لكن هذا التعليل بدا باهتاً وظاهرياً لدى الكثيرين آنذاك، ورأوا ان السبب الحقيقي لانسحاب حزب الدفاع هو للتملّص من تأثير قرار اكثرية اعضاء اللجنة العربية عليه، حين يتمّ نشر تقرير لجنة بيل.

وعلى الرغم من تأثير انسحاب حزب الدفاع في مسيرة اللجنة العربية العليا، الاّ ان اللجنة التزمت سياسة هادئة ومتزنة ازاء الانسحاب، ولم تنجرّ الى المهاترات والاتهامات، فاكتفت باصدار بيان وجهت، خلاله، نداءها «الى ضمير كل فرد في الامة الكريمة باجتناب كل شقاق وتصدع في الجبهة القومية، وبالبقاء صفاً واحداً وشملاً مجتمعاً، لتتمكن البلاد من مواجهة الاحداث المقبلة بما تقتضيه المصلحة العامة»(٢٠).

لكن عاد الشقاق، مجدداً، الى الاطار القيادي السياسي في ظل ظروف عصيبة للغاية. لقد أعلنت لجنة بيل مقترحاتها في السابع من تموز (يوليو) ١٩٣٧. وتناولت المقترحات جذور الاضطرابات، فجعلت العرب واليهود في مستوى واحد؛ وقسمت توصياتها الى قسمين: قسم عاجل انطوى على اقتراحات بتحديد الهجرة من كافة الانواع باثني عشر ألفاً في السنة، لمدة خمس سنين، وبمنع انتقال الاراضي العربية الى اليهود في بعض المناطق، وبالاهتمام بتحسين تعليم العرب واقتصادهم وانشاء مجلس تشريعي لهم؛ وقسم آخر خصص لما هو استراتيجي، ونص على اقتراح بتقسيم فلسطين الى ثلاثة أقسام: عربي، يُضم الى شرق الاردن، وبه تقام مملكة عربية ذات سيادة مرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا، على غرار ما هو قائم مع العراق، ويشمل مناطق غزة وبئر السبع وصحراء النقب والخليل ونابلس وشرق مناطق طولكرم وجنين وبيسان ومدينة يافا؛ ويهودي يشمل جميع الساحل من حدود لبنان الى المجدل وسهول شارون ومرج ابن عامر وبيسان ومنطقتي الجليل، الشرقية والغربية، وتقوم فيه دولة يهودية ذات سيادة مرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا؛ وقسم انتدابي بريطاني يشمل مقاطعة القدس وبيت لحم والناصرة، وممراً من القدس الى يافا يشمل قرى هذه الطريق ومدينتي اللد والرملة، على ان تبقى مدن حيفا وطبريا وصفد وعكا تحت ادارة الدولة المنتدبة مدة من الزمن، وعلى ان يكون النقب، او بعضه، تحت ادارة هذه الدولة ايضاً. وقد بلغ عدد العرب في القسم اليهودي نحو نصف سكانه، ومساحة اراضيهم نحو ثلاثة اضعاف اراضي اليهود، أي نحو ٣٠٠ ألف عربي وثلاثة ملايين وربع المليون دونم، مقابل نحو ٣٠٠ الف يهودي ومليون وربع المليون دونم، بينما بلغ عدد اليهود في القسم العربي نحو ١٢٥٠ شخصاً، واراضيهم نحو مئة ألف دونم(٢١).

واثر اعلان التقرير المذكور، سادت في الأوساط الفلسطينية موجة استنكار عارمة. وكان واضحاً ان البلاد مقبلة على موجة اكثر عنفاً من سابقاتها، في مواجهة سياسة الانتداب. وازاء ذلك، استدعى المندوب السامي المفتي وبعض اعضاء اللجنة العربية العليا، ونصحهم «بالتروي قبل قول كلمتهم والدعوة الى الهدوء والرزانة»، وكانت الشائعات تتردد عن عزم السلطات على اتخاذ تدابير شديدة للحؤول دون الهياج الشعبي، وما ينشأ عنه. وقد اجتمعت اللجنة العربية العليا لتدارس الامر، وقررت توجيه نداء الى ملوك وامراء وزعماء العرب، ورؤساء حكوماتهم، لافته انظارهم الى ما يتبدّى من كارثة جديدة تحيق بفلسطين؛ وكذلك توجيه رد استنكار لتقرير اللجنة وتوصياتها ولبيان الحكومة(٢٢). وفي ختام الاجتماع، اصدرت اللجنة العربية العليا بياناً، جاء فيه: «لمّا كانت هذه التواصي والمقترحات لا تلتئم ومصلحة البلاد بوجه ما، فاللجنة العربية تعلن رفضها لها، وبصورة خاصة لمشروع التقسيم، رفضاً باتاً، معتقدة، بكل اخلاص، بأن هذا المشروع أبعد من ان يكون وسيلة صالحة لتوطيد السلام، واقرار الطمأنينة العامة في هذه البلاد»(٢٣).

ونظراً الى ما تضمّنه تقرير لجنة بيل من تجريح لمشاعر العرب وامانيهم، وبسبب اشتداد